في لقاء تشاوري موسع لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي:

إقرار خصم قسط يوم من موظفي السلطة المحلية لصالح محافظتي حضرموت والمهرة

الأرحبي: لإنجاح استراتيجية الحكم المحلي ينبغي إعطاؤها الأولوية في مهام المحليات بالمحافظات

صنعاء/سبأ:

أكد الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي ، نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي اهمية بذل كافة الجهود من أجل إنجاح الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وإعطائها الأولوية في مهام وأعمال المجالس المحلية بالمحافظات.

جاء ذلك أثناء ترؤس الوزير الأرحبي أمس بصنعاء اللقاء التشاوري الموسع لمناقشة الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي وبرنامجها الوطني التنفيذي وموازنات السلطة المحلية للعام القادم 2009م والذي ضم وزيري المالية والخدمة المدنية والتأمينات ومحافظي المحافظات وأمناء عموم المجالس المحلية.

واعتبر الاخ الوزير الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي خطوة كبيرة الى الأمام وتهدف الى توفير الرؤية العامة المشتركة بين السلطة المركزية والسلطات المحلية كونها ستمثل وثيقة مشتركة ومهمة للعودة اليها وقت الحاجة وقيادة العمل اليومي.

واستعرض الارحبي التحديات التنموية التي تواجه اليمن في مختلف المجالات الصحية والخدمية والتعليمية والتنموية ، مؤكدا ان تعزيز الحكم المحلي هو الحل لمواجهة هذه التحديات.

وقال:" ان تعزيز الحكم المحلي لا بد ان يكون قناعة نشترك فيها جميعا ، وعند مناقشتنا لموضوع اللامركزية كانت هناك مخاوف منها لكن الخوف الحقيقي هو من المركزية ، فاللامركزية ومنح الصلاحيات للسلطات المحلية هو الطريق الصحيح للتعامل مع التحديات المختلفة التي تواجهها الجمهورية اليمنية «.

وأضاف: " بحكم التشتت السكاني فاليمن لا يصلح فيه الحكم المركزي فالتشتت السكاني مهول، وسكان اليمن ما بين 23 ـ 24 مليون نسمة لكنهم مشتتين على 135 ألف تجمع سكاني وهو ما يصعب على المركز خدمتهم ولن يتم خدمة المواطن إلا عبر بناء سلطات محلية قادرة على التواصل وخدمة المواطن والوصول اليه».

وأكد الوزير الارحبي ان ماتحقق في الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي يعد انجازا كبيرا ، موضحا ان إعدادها تم بالاعتماد على مشاركة الجميع ، ولم تعد في مكاتب مغلقة ، مما يجعلها تستوعب هموم الناس ، فيشعرون بملكيتهم لهذه الاستراتيجية ويلتزموا بتنفيذها.

وشدد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية على ضرورة التعاون بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية حتى تكون عوناً للسلطة المحلية في تنفيذ الاستراتيجية ، مبينا ان هذه الاستراتيجية سيتم استيعابها ضمن الخطة الخمسية الرابعة للحكومة التي يجري حاليا التحضير لإعدادها ، مشيرا الى اهمية تهيئة السلطات المحلية لتضطلع بمسئولياتها حيال العمل المحلي ، مؤكدا ان التحدي الأكبر يكمن في بناء قدرات هذه السلطات الاستيعابية والمالية.

من جانبه أكد عبد القادر علي هلال ، وزير الإدارة المحلية ان الإستراتيجية تعتبر إستراتيجية دولة ونظام تترجم الإرادة السياسية وتلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين ، مشيرا إلى ان الإستراتيجية شاملة لكل القطاعات وأنشطة الدولة ، مؤكدا ان تطور نظام السلطة المحلية سينعكس إيجابا على خدمة المواطن في كافة المجالات التنموية والخدمية.

واستعرض هلال مراحل إعداد الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي والجهات التي شاركت في إعدادها ، موضحا ان27 جهة حكومية و 52 منظمة مجتمع مدني منضوية في ائتلاف المجتمع المدني شاركت في إعداد هذه الإستراتيجية التي شخصت التشريعات ابتداء بالدستور مرورا بالقوانين الرئيسية ، وقال:" كنا نعاني من اضطراب المهام والصلاحيات، كما كنا نواجه تحدي بناء القدرات لذا فمن خلال هذه الإستراتيجية شخصنا الواقع ليس على مستوى المحافظة بل على مستوى كل مديرية من مديريات الجمهورية بشفافية.

واشار إلى ان المجالس المحلية من خلال مؤتمراتها السنوية الأربعة والقرارات والتوصيات الصادرة من مجالس الوزراء والنواب والشورى أكدت على التعامل برؤية إستراتيجية مع نظام السلطة المحلية ، باعتباره خلاصة لجهود الدولة في مختلف أنشطتها في كافة القطاعات التربوية والصحية والطرق وغيرها.

واكد الوزير هلال على أهمية حضور الإستراتيجية في كل الأنشطة المحلية ، وكذا ضرورة ان يصاغ البرنامج الوطني التنفيذي للإستراتيجية في الميدان، ليعبر عن أولويات المديريات والمحافظات وخصوصية وتفاوت الطلبات والأنشطة من مديرية إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى ، لافتا إلى أهمية تفاعل المجتمع لتحقيق أهداف الانتقال إلى نظام الحكم المحلي باعتباره قائد التغيير واحد العناصر الرئيسية للحكم المحلي إلى جانب القدرات المالية والإدارية وإرادة الدولة والتشريع.

وقال هلال:" ان التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذ الإستراتيجية والمعول على السلطات المحلية القيام بها وحضورها في الخطط والبرامج وفي ظل التوجه الذي يجسد آمال المواطنين وقناعة القيادة السياسية ، وان التشريعات القانونية جاءت معبرة عن هذه القناعة لتفصح بأنه لأجل إحداث تنمية محلية فاعلة لا بد من مشاركة المجتمع المحلي في إدارة هذه التنمية".

واضاف:" 80 بالمائة من سكان اليمن يعيشون في الريف وهذا يجعلنا ندرك أهمية نظام السلطة المحلية،والإستراتيجية التي نشأت على مدى 4 - 5 سنوات مرت بالمحافظات واستفادت من الخبرات المحلية والدولية ، واستفادت من البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية الذي تبنته الحكومة في برنامجها العام والذي يعد الحكم المحلي ابرز مكوناته وهدف الى سرعة صياغة إستراتيجية تعبر عن التطور في نظام السلطة المحلية».

من جانبهما أكد الدكتور يحيى الشعيبي ، وزير الخدمة المدنية والتأمينات ونعمان الصهيبي ، وزير المالية دعمهما للإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي ، وتذليل كل الصعاب التي تقف أمام تطبيقها على ارض الواقع.

وكان الدكتور خالد الاكوع ، وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التطوير المؤسسي قد قدم عرضا لأبرز ملامح البرنامج الوطني لتنفيذ الإستراتيجية ومنظومة المراقبة والتقييم ، فيما قدم محمد الحمادي ، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة عرضا ملخصا لمنطلقات الإستراتيجية ومحاورها وأهدافها ومبادئها ومناهج إعدادها.

كما قدمت خلال اللقاء العديد من المداخلات والنقاشات البناءة حول العديد من القضايا المتعلقة بالحكم المحلي أبرزها آلية تنفيذ الإستراتيجية واحتياجات السلطات المحلية التشغيلية والتمويلية والكوادر البشرية.

الى ذلك أعرب المشاركون في اللقاء التشاوري عن أحر تعازيهم ومواساتهم لأسر الضحايا الذين لقوا حتفهم جراء كارثة الأمطار والسيول التي شهدتها المنطقة الشرقية في محافظتي حضرموت والمهرة خلال الأيام الماضية ، و اقروا تشكيل لجان في المحافظات لجمع التبرعات الطوعية ، وخصم قسط يوم من موظفي السلطة المحلية لصالح المحافظتين المنكوبتين.

هلال: تطور نظام السلطة المحلية سينعكس إيجابا على خدمة المواطن في كافة المجالات التنموية والخدمية

خلال لقاء بين وزير الخدمة المدنية وبعثة صندوق النقد الدولي:

الاطلاع على النتائج المحققة من مشروع تحديث الخدمة المدنية في اليمن

صنعاء/سبأ:

أطلع الدكتور يحيى الشعيبي ، وزير الخدمة المدنية والتأمينات امس بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة تود شنايدر، على النتائج التي حققها مشروع تحديث الخدمة المدنية والتأمينات منذ بداية تنفيذ هذا المشروع .

وفي اللقاء استعرض الشعيبي اهم التطورات والانجازات في مختلف مكونات ومحاور المشروع وفي مقدمتها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والأسباب التي دفعت الحكومة إلى اعادة النظر في سياسات الأجور والمرتبات القائمة في ادارة الوظيفة العامة.

استعراض مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات

بحث اتجاهات المرحلة المقبلة ومنها إعادة بناء وهيكلة وحدات الخدمة العامة ومراجعة أوضاعها التنظيمية

وتطرق وزير الخدمة إلى اهم ما تحقق خلال مسيرة الاستراتيجية والتي تتمثل في اعداد هيكل عام موحد للأجور والوظائف والمرتبات حيث حققت المرحلة الأولى من تطبيقها توحيد قيم الرواتب والدرجات المالية ووضع مسميات موحدة للوظائف والمجموعات والفئات لعموم شاغلي الوظيفة العامة والغاء جميع كادرات الأجور الخاصة في بعض الوحدات والتوقف نهائيا عن إنشاء أي كادرات جديدة ، الى جانب الكشف عن جملة من الاختلالات الوظيفية ومعالجتها على مستوى كل وحدة إدارية قبل نقل موظفيها إلى الهيكل العام.

وفيما يتعلق بإعادة التوازن بين الراتب والبدلات ومعالجة الخلل في التوازن بين مناطق الحضر والأرياف اوضح وزير الخدمة المدنية والتأمينات أنه تم دمج كافة البدلات في الراتب الاساسي المستحق للموظف عند نقله للهيكل العام الجديد والغاء البدلات غير المشروعة وغير المنظمة كنتيجة منطقية لدمجها في الراتب عند النقل إلى الهيكل العام وإعداد نظام معياري موحد لإنشاء بدلات طبيعة العمل ، فضلاً عن مراجعة المعايير المنظمة لاستحقاق بدل مناطق نائية وتحديث اعادة جدولتها.

واشار الوزير إلى ان تطبيق استراتجية الأجور في مرحلتها الأولى مكن الوزارة من تخفيف الضغط والانكماش في سلم الرواتب فيما بين الحدين الأدنى والأعلى ، مبينا أن مرحلتي الاستراتيجية واكبهما تنفيذ مجموعة من المهام باتجاه تحقيق الإدارة الاقتصادية للموارد البشرية والقضاء على مظاهر التضخم الوظيفي.

وعن الأهداف والاتجاهات التي تعمل عليها الوزارة لتحقيقها خلال المرحلة القادمة عن طريق تحديث نظام إدارة الوظيفة العامة اوضح الدكتور الشعيبي أنها تتمثل في إعادة بناء وهيكلة وحدات الخدمة العامة ومراجعة أوضاعها التنظيمية والوظيفية تبعاً لحجم وأهمية الخدمات التي تقدمها وتحسين جودة الخدمات الحكومية عبر إزالة التداخل والتكرار في أداء خدمات الوحدات العامة المختلفة وتحديث مصفوفة النظام التشريعي للوظيفة وتحديث وتبسيط طرق وأساليب العمل المتبعة في جهاز الدولة الإداري.

كما قدم الوزير الشعيبي لبعثة صندوق النقد الدولي شرحا عن تكلفة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأجور، مبيناً أن تكلفة الأجور والمرتبات وما في حكمها في موازنة عام2008م بلغت اكثر من 474 مليار و188 مليون ريال تمثل نسبة 55ر9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 93ر25 بالمائة من اجمالي النفقات مقارنة بعام 2007م البالغ نسبتها 94ر10 من الناتج المحلي الإجمالي و87 ر26 بالمائة من اجمالي النفقات.

وعن النتائج التي حققها تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية ، أفاد وزير الخدمة المدنية ان اجمالي الوحدات التي منحت الزيادة بلغت 587 وحدة إدارية فيما يجري مراجعة منح الزيادة لسبع وحدات سلمت المهام المطلوبة في حين لم تسلم 24 وحدة إدارية المهام المطلوب منها ، وأوضح أن اجمالي الموظفين الذين تم منحهم الزيادة بلغ 881 ألفاً و932 موظفاً بتكلفة سنوية بلغت اكثر من 77 مليار ريال موزعة بواقع 72 ملياراً و313 ألف ريال مرتبات أساسية وأربعة مليارات و756 مليون ريال كأقساط تأمينية ، مشيرا الى أن اجمالي عدد الموظفين الذين تقرر عدم منحهم الزيادة بسبب أوضاعهم غير القانونية بلغ عشرين ألفاً و155 موظفاً فيما بلغ عدد المتقاعدين الذين تم منحهم الزيادة 199 ألفاً و188 موظفاً بتكلفة سنوية بلغت ثمانية مليارات و426 مليون ريال.

من جانبه أشاد رئيس بعثة صندوق النقد الدولي بمستوى النجاحات التي حققتها الوزارة في مجال تحديث الخدمة المدنية واعادة النظر في وظيفتها ودورها وإعادة البناء المؤسسي والعمل على تحديث وتطوير اجهزة الإدارة العامة والتركيز على اصلاح وحداتها الإدارية من خلال تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية وتوصيف الوظائف والغاء الازدواجية والتكرار.

وأكد شنايدر أن ما تحقق من انجازات يعكس حرفية الفكر الاداري القادر على صياغة التغيير وإحداثه في الواقع وضمان نجاحه ، مجددا تأكيد صندوق النقد على استمرار جهود الحكومة اليمنية في مجال اصلاح الجهاز الاداري والذي يعد احد مرتكزات برنامج الاصلاحات الاقتصادية التي تطبقها اليمن منذ السنوات الماضية.

حضر اللقاء الاخ نبيل شمسان ، نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات ، مدير عام صندوق تحديث الخدمة المدنية وجلال يعقوب ، وكيل وزارة المالية واعضاء بعثة صندوق النقد الدولي.

ورشتا عمل حول خطوات إستراتيجية الموانئ وإنشاء منطقتين صناعيتين بعدن والحديدة

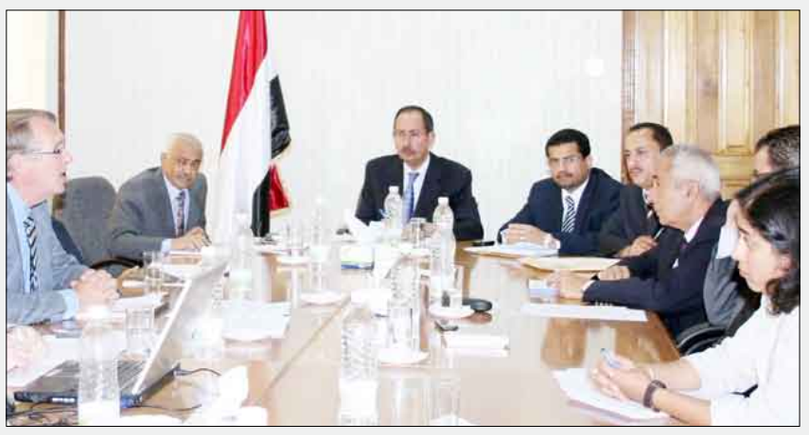

صنعاء /سبأ:

عقدت أمس بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ورشتا عمل حول " الاستراتيجية الوطنية للموانئ اليمنية" و" المناطق الصناعية"، بحضور نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي والمختصين في الجهات ذات العلاقة وبعثة البنك الدولي الخاصة بتقييم مشاريع المرحلة الاولى من برنامج تطوير مدن الموانئ.

وفي الورشة الاولى قدمت شركة كورنل الامريكية المتخصصة في اعداد دراسات الموانئ عرضاً أولياً لخطوات العمل التي ستتبعها الشركة في مجال اعداد الاستراتيجية الوطنية للموانئ اليمنية وجدول عملها .

وتطرقت الورشة الى امكانية اضافة عدد من الموانئ الاخرى الى جانب موانئ (عدن -الحديدة -المكلا) لدراستها .

فيما استعرضت ورشة العمل الثانية الخطوات التي قطعتها شركة ايكورس الهولندية في مجال اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء منطقتين صناعيتين في المنطقة الحرة بعدن والحديدة والخصوصية التي تتمتع بها كل منطقة .

وتهدف الورشة الى اطلاع الجهات المعنية على ما انجزته الشركة وجودة ونوعية العمل الذي قامت به حتى الان والحصول على معلومات من المعنيين في هذا المجال .

حضر الورشتين وزير النقل ابراهيم الوزير ورئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة درهم نعمان ورئيس المنطقة الحرة بعدن عبد الجليل الشعيبي ورئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار ورئيس الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمران يحيى دويد ومحافظ الحديدة احمد سالم الجبلي وامين عام المجلس المحلي بمحافظة عدن عبد الكريم شائف.

على صعيد آخر ترأس نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم اسماعيل الارحبي امس ورشة العمل الخاصة بادخال نظام المساعدات الخارجية .

وفي الورشة التي نظمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمشاركة المختصين وزارات التخطيط والمالية والصندوق الاجتماعي للتنمية استعرض الخبير الدولي السيد اشوت معالم النظام ومدخلاته ومخرجاته وبما يعكس احتياجات اليمن في جوانب ادارة وتنسيق المساعدات التنموية .

واوضح الارحبي ان مثل هذا النظام سيسهم في توثيق وتوجيه وتخطيط الموارد المتاحة من مصادر خارجية وتحليلها بما يضمن فاعلية المساعدات وتوجيهها بحسب الاولويات الوطنية.